قمة الرياض..

إسقاط الحواجز الاقتصادية العربية

كثيرة هي القضايا التي طرحتها القمة العربية في دورتها التاسعة عشرة بالرياض، والتي ناقشت بالإضافة إلى الأوضاع السياسية العربية، سبل تفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية.

وقد نجحت القمة في الخروج بإجماع عربي على المزيد من التعاون في شتى المجالات، ومواصلة الجهود لحل قضايا أمتنا العربية بما يعود بالنفع على الجميع.

ومن بين ما قررته القمة العربية، عقد قمة للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة المتفق عليها. وقد تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، ومراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشاريع قبل أن تؤتي ثمارها.

وأكدت القمة ضرورة التدقيق في اختيار المشاريع الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشاريع التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.

٥ قضايا على طاولة قمة

عودة إلى الوراء قليلًا، وبالتحديد قبل انعقاد قمة الرياض، حيث عقد المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي اجتماعه التحضيري، بحضور أمين عام الجامعة العربية السيد عمرو موسى، وقد رفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية إلى القمة عددًا من القرارات ذات البعد الاقتصادي والتجاري، التي تعثر تنفيذها خلال الفترة الماضية على الرغم من وجود قرارات صدرت عن قمم عربية سابقة، لكنها لم تطبق على أرض الواقع.

وتشمل القضايا التي رفعها المجلس الاقتصادي لقمة الرياض تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، النقل، الربط الكهربائي، والسياحة.

وقد ناقش المجلس في اجتماعه التحضيري عددًا من القضايا من أهمها: تقرير حول إقامة الاتحاد الجمركي، والأوضاع الاقتصادية الدولية والعربية، ومشروع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، والنهوض بالتعليم في العالم العربي، والمشروع العربي لتحسين جودة المرافق الصحية، بالإضافة إلى متابعة موضوعية لتنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

كما ناقش الاجتماع التحضيري للمجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي- بحسب معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف - عددًا من الموضوعات المهمة ومن بينها إعداد برنامج تنفيذي للاتحاد الجمركي العربي، بالإضافة إلى تطوير التعليم.

وأوضح في كلمته خلال الاجتماع التحضيري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعدت برنامجًا تنفيذيًا للاتحاد الجمركي العربي، إلا أنه في ظل الواقع الفعلي الذي تمر به منطقة التجارة الحرة العربية حاليًا، وما تواجهه من معوقات يحتم على المجلس دراسة الموضوع دراسة متأنية في الدورة العادية المقبلة للتمكن من بلورة برنامج زمني عملي قابل للتنفيذ يمكن من خلاله الوصول إلى تلك المرحلة، وأبرز ما حققت الدول العربية الاتفاق على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وعلى الرغم مما اتخذته القمة العربية من قرارات تؤكد على التطبيق الكامل لمتطلبات المنطقة بسريان للتعرفة الجمركية الصفرية على الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل أسوة بالرسوم الجمركية ووقف العمل بالاستثناءات وإزالة القيود غير الجمركية والاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية إلا أن التطبيق في بعض الدول مازال دون الطموحات، وطالب العساف بضرورة اتخاذ التوصيات المناسبة حيال موضوعات إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة والنهوض في العالم العربي والربط الكهربائي العربي. وكانت أهم الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال هي إقامة الاتحاد الجمركي العربي الذي صدرت بشأنه عدة قرارات.

الاتحاد الجمركي العربي

وحول الاتحاد الجمركي العربي، أكد السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أنه يتطلب اعتماد برنامج زمني واقعي يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي العربي، مقترحًا أن يتضمن مرحلتين واحدة قصيرة الأجل تكون في العام الحالي والمقبل لاستكمال موضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبنيتها المؤسسية، وتهيئ بالتالي للمرحلة الثانية من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ بما يتماشى مع رؤية القمة العربية بشأن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وكيفية إدماج الاتحاد الجمركي في إطار المنطقة على اتساعها، مشيرًا إلى أن الأوضاع الاقتصادية بالنسبة للدول العربية شهدت نموًا كبيرًا، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى أكثر من مليار دولار بإحصائيات عام ٢٠٠٥، وقد تحقق ذلك على ضوء أعلى اقتصاد عربي تتجاوز قيمته التريليون دولار.

وأرجع الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا النمو بشكل أساسي إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط التي تجاوزت نسبتها ٧٠٪ من الصادرات العربية الإجمالية، وإلى الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، مضيفًا أن هذه الطفرة لم تنعكس بالشكل المأمول على معدلات البطالة في الدول العربية حيث وصلت إلى ١٤٪ وفق الإحصائيات الرسمية في عام ٢٠٠٥.

> ◄ قمة الرياض ناقشت آليات تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، تحرير تجارة الخدمات، وقضايا النقل، والسياحة، والربط الكهربائي.
>
> ◄ تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالإعداد لقمة اقتصادية تنموية تأخذ في الاعتبار سبل تشجيع القطاع الخاص بالدول العربية.

تعظم منافع التكامل الاقتصادي والتجاري

وقد قررت القمة العربية بالرياض في دورتها التاسعة عشرة، والتي أنهى أعمالها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- يحفظه الله- عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة المتفق عليها.

وتم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات

العربية والمجالس الوزارية المتخصصة واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، مراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشاريع قبل أن تؤتي ثمارها. وأكدت القمة ضرورة التدقيق في اختيار المشاريع الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي، وبحيث تكون من المشاريع التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.

ودعت القمة الدول العربية للانضمام إلى المبادرة الأردنية - المصرية لتحرير قطاعات الاتصالات والحاسب الآلي والتعليم، والعمل على توسيع نطاق التحرير إلى قطاعات خدمية أخرى، إلى جانب الانتهاء من المفاوضات الثنائية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية قبل دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط (فبراير) ٢٠٠٨.

القضايا الاقتصادية والتنموية

وأصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة بيانًا جاء فيه أنه بعد اطلاع مجلس الجامعة على المذكرة المقدمة من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، ومواصلة لما اقرته القمم العربية بشأن تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك وضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية، وأخذًا في الاعتبار أهمية الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالنسبة لمفهوم الأمن العربي الشامل، قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة،عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال. كما يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرًا إلى الدورة العادية المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري يتضمن المراحل التي تم إنجازها في الإعداد لهذه القمة بما في ذلك مشروع جدول أعمالها والوثائق والأنشطة المختلفة.

التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي

وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي الإفريقي، قرر مجلس الجامعة مواصلة الجهود نحو تطوير المعرض التجاري العربي الإفريقي وترقية أدائه ليكون له مردود فاعل في العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية والدول الإفريقية، تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي مواصلة دراسة إنشاء منتدى للتعاون العربي الإفريقي يشارك فيه الأكاديميون والخبراء ومنظمات رجال الأعمال والمجتمع المدني والغرف التجارية ويعقد كل عامين بالتناوب بين الجانبين العربي والإفريقي. وقرر دعوة الدول الأعضاء ومنظمات العمل العربي المشترك والجمعيات العربية والخيرية ذات الصلة.

الاتحاد الجمركي العربي

وافق المجلس على الهيكل العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي، وتم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع الآليات والبرامج التفضيلية لتطبيق هذا الهيكل وفق برنامج زمني محدد، وعرضه على مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته المقبلة.

التجارة الحرة العربية

وحث المجلس الدول العربية التي لم تستكمل بعد إجراءات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الإسراع في ذلك، كما حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إلى المصادقة على الاتفاقية، ومن ثم استكمال إجراءات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، للاستفادة من التسهيلات التي أقرتها القمة العربية لتسهيل انضمام الدول العربية الأقل نموًا. وتم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتكثيف جهوده نحو متابعة تنفيذ قراره رقم ٢١٢- د.ع (١٣) عمان ٢٠٠١/٣/٢٨ بإزالة القيود غير الجمركية التي تعترض الاستفادة من الإعفاء الكامل للسلع العربية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، بما في ذلك طلب الإعفاء الجمركي. إضافة إلى تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتماد مشروع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية قبل نهاية العام الحالي.